القاعدة: "استحقاق الضريبة على الفوائد بالنسبة للتسبيقات الممنوحة للشركاء بغض النظر عن قبضها الفعلي من طرف الشركة من عدمه "

تبرز أهمية القرار الصادر عن الغرفة الإدارية لمحكمة النقض بتاريخ 2022/9/8 في كونه جاء ليكرس إحدى تطبيقات قاعدة التصرف غير العادي في التسيير، وعلى هذا الأساس عمد إلى تكييف التسبيقات التي يتم منحها للشركاء بدون مقابل بمثابة قرض يستوجب أن تفرض عليه فوائد يؤديها المستفيدون منها، وتظل مستحقة لخزينة الدولة ولو لم يتم قبضها فعلا.

L'arrêt rendu par la chambre administrative de la Cour de Cassation en date du 8 septembre 2022 revêt une importance particulière, en ce qu'il consacre le principe de « *l'acte anormal de gestion* ».

Ainsi, le présent arrêt requalifie les avances consenties aux associés, à titre gratuit, en tant que prêts donnant lieu à intérêts, lesquels doivent être facturés aux bénéficiaires. La condition d'imposition desdits intérêts selon qu'ils aient été effectivement perçus ou non, ne peut être opposée à l'Administration Fiscale.

" وحيث إنه لئن كانت محكمة الموضوع تتمتع بسلطة تقديرية في تقييم الحجج والمستندات المستدل بها من لدن الطرفين إلا أنها تبقى خاضعة في ذلك لرقابة محكمة النقض من حيث التعليل الذي ينبغي أن يكون سائغا، وأنه لما كان الثابت من أوراق الملف قيام الشركة المطلوبة في النقض بدفع تسبيقات للشركاء وهو ما يعتبر من قبيل القرض الذي تستحق عنه الفوائد بصرف النظر عما إذا كان قد تم قبض تلك الفوائد فعلا من طرف الشركة من عدمه، وأن عدم احتسابها لتلك الفوائد لا يمكن لها أن تواجه به الخزينة، ولا مجال للاحتجاج بمبدأ "لا ضريبة بدون نص" مادام أن الأمر لا يتعلق بفرض ضريبة ولا بعدم وجود نص يجعل التسبيقات بمثابة قروض بل بتصرف بموجبه قدمت أموال من الشركة للشركاء فيها وأنه وطبقا للقواعد المتعلقة بالتجارة فإن تلك الأموال يجب أن تفرض عليها فوائد يؤديها المستفيدون منها، مما يجعل القرار المطعون فيه فاسد التعليل وغير مرتكز على أساس وعرضة للنقض."

القرار عدد 800 الصادر عن الغرفة الإدارية لمحكمة النقض بتاريخ 2022/9/8 - الملف عدد 2021/2/4/4458